ملف العدد

السياسة المصرية نحو التجمعات الاقتصادية الآسيوية «نموذج البريكس»

أ.د احمد النادي
عميد كلية الدراسات الآسيوية بالزقازيق

الملخص:

تمتد العلاقات بين مصر والدول الآسيوية إلى التاريخ القديم، فقد ارتبطت الحضارة المصرية القديمة بالحضارة الآسيوية عبر العلاقات التجارية وغيرها، وقد استمرت تلك العلاقات حتى وقتنا الراهن، وتصاعد مسار تلك العلاقات بالتزامن مع تغير طبيعة البيئة الدولية، حيث تتعدد التحركات المصرية على مستوى السياسة الخارجية للانضمام في الشراكات والتكتلات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا الاطار يتضح اهتمام مصر بتجمع البريكس (BRICS) ، والذي يضم 5 دول تعد صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، حيث تشكل دول المجموعة مجتمعة نحو 40% من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من 40% من سكان الأرض، وتضم أكبر 5 دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية، وهي بذلك تهدف إلى أن تصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة «مجموعة السبع" (G7) التي تستحوذ على 60 % من الثروة العالمية، ولهذا انضمت مصر إلى بنك التنمية الجديد (NDB) في مارس بشكل رسمي 2023، كما أعلن رئيس جنوب أفريقيا، سيريل رامافوزا، في القمة الخامسة عشر للبريكس أغسطس 2023 دعوة مصر لعضوية دائمة في «بريكس» اعتبارا من 2024، بجانب كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات، ومن ثم فان عضوية المجموعة سوف تفتح لها آفاقا جديدة، سواء فيما يتعلق بالتبادل التجاري والاستثمار مع دول التكتل ، وسيسفر عن أبعاد استراتيجية وسياسة واقتصادية متنوعة .

Abstract:

Relations between Egypt and Asian countries extend to ancient history, Ancient Egyptian civilization has been associated with Asian civilization through trade and other relations, These relations have continued until today and have escalated in conjunction with the changing nature of the international environment. Egypt's foreign policy moves to join international economic partnerships and conglomerates are numerous.

In this context, Egypt's interest in BRICS is evident. s fastest economic growth ", which brings together 5 countries that are the world's fastest growing economies, Together, Brazil, Russia, India, China and South Africa make up about 40% of the world's surface. It is home to more than 40% of the Earth's population and includes the world's 5 largest and most densely populated nations. In doing so, it aims to become a global economic force capable of competing with the G-7. G7, which accounts for 60% of the world's wealth, is why Egypt has joined the new Development Bank. (NDB) in March in official 2023, as South African President Cyril Ramaphosa announced at the 15th BRICS Summit August 2023 Egypt's invitation for permanent membership in the As of 2024, together with Saudi Arabia and the United Arab Emirates, the Group's membership will open up new prospects, both in terms of trade and investment with the bloc's countries, and result in various strategic, policy and economic dimensions.

المقدمة:

تعد مصر إحدى دول العالم القليلة التي تمتد جغرافيتها في قارتين، هما (أفريقيا- آسيا)، وهكذا ترتبط الجغرافيا المصرية ارتباطًا عضويًّا بالجغرافيا الآسيوية منذ القدم، وحتى وقتنا الراهن، ولأن الجغرافيا هي قَدَرُ الأمم، فقَدَرُ مصر أن تكون مصر جارة لآسيا، وقَدَرُ آسيا أن تكون مصر هي نقطة اتصالها مع أفريقيا، وبوابتها إليها. ويخبرنا التاريخ، أن الصعود الإقليمي لمصر، كان مرتبطًا بتمدد الدور المصري نحو الشرق، أي نحو آسيا. كما أن الهوية العربية الإسلامية- التي هي مكون أساسي للهوية الوطنية المصرية- هي هوية آسيوية في جانب كبير منها، وبالتالي، فعلاقات مصر الآسيوية كانت ومازالت جزءًا ضروريًّا ومُكوِّنًا مهمًا من مكونات السياسة الخارجية لمصر، حيث تعددت وتشابكت المصالح بين مصر وآسيا في العديد من المجالات، وهو ما ظهر بصورة واضحة في عمق العلاقات بين الجانبين.

وفي إطار سعي مصر لتوطيد العلاقات مع الدول الآسيوية، لم تكن مصر بمعزل عن التكتلات والنماذج التي تظهر على الساحة الاقتصادية للقارة الآسيوية، بل إن القاهرة كانت من المؤسسين لبعض منها، وذلك في إطار سعيها لتوطيد العلاقات مع دول القارة، وبحثها عن أسواق جديدة للمنتجات المصرية، ورغبتها في تنويع مصادر الواردات الخاصة بها، وللوصول إلى أفضل الصفقات فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري، ولم تنحصر العلاقات في المجال الاقتصادي، بل اتسعت لتشمل مجالات أُخرى، على المستويين (التكتلات أو الدول).

أولاً، المصالح المصرية في قارة أسيا:

يعد البعد الآسيوى أحد أهم الركائز الأساسية التى تسهم فى تحديد مسارات السياسة الخارجية المصرية وتحركات الدولة المصرية في محيطها العالمي، حيث تتنوع المصالح المصرية في القارة الأسيوية، فهناك بُعد المناورة الاستراتيجية وهو بُعد مهم، بسبب أن آسيا البازغة على مسرح السياسة الدولية هي ميدان رئيسي لتنويع البدائل السياسية في عصر القطبية الأحادية التي يشهدها العالم منذ انهيار دول الكتلة الشرقية. والدليل على ذلك، أن الجولة الرسمية التي

قام بها الرئيس عبد الفتاح السيسي مطلع هذا العام في آسيا (الهند – أرمينيا - أذربيجان)، تأتي ضمن التأكيد المصري على دعم مبادئ عدم الانحياز في ظل التجاذبات بين القوى السياسية مؤخرًا، وتعزيز روابط التعاون والشراكة مع الأصدقاء ضمن ما يُعرف بالدبلوماسية التنموية أو دبلوماسية التنمية الاقتصادية التي تهدف لدعم الاقتصاد بالمقام الأول.

فالسياسة الخارجية المصرية، إضافة إلى وظائفها التقليدية، تعمل على تطوير عملية التنمية القائمة على جذب الاستثمار وترويج الفرص الاستثمارية في مصر، من أجل تسريع وتدعيم عملية التنمية في الداخل، وعرض الإصلاحات الهيكلية التي تجري في الاقتصاد المصري، حيث تشير الأرقام إلى أن حجم الاستثمارات الآسيوية غير العربية في مصر لا تتجاوز سقف المليار دولار فقط، وهو حجم ضئيل للغاية من إجمالي الاستثمارات الآسيوية في العالم، ويرجع ذلك الى أن الدول الآسيوية تولي اهتماماً أساسياً لمصر كبلد مستقبل لصادراتها. كما أن اتجاه الإدارة المصرية لتنشيط دوائر حركة جديدة للسياسة الخارجية المصرية لم يكن هناك اهتمام كبير بها، ومنها إقليم القوقاز وآسيا الوسطى، يعد جزءاً من اهتمام مصر بالدائرة الآسيوية.

ويجب الإشارة إلى أن تنويع البدائل السياسية والاستفادة منها وتوظيفها لمصلحة أهداف مصر العليا هو ركن أساسي في السياسة الخارجية المصرية منذ العام 1952 على الأقل، كما أن الدول الإقليمية في القارات المختلفة تسعى إلى تنويع بدائلها السياسية لتجنب الضغوط الدولية، والوصول إلى أنسب الحلول لمصالحها الوطنية في المواقف والأزمات المختلفة.

وقد هدفت أن جولة الرئيس السيسي- المشار إليها أعلاه- في القارة الآسيوية، إلى تعزيز الروابط الاقتصادية من خلال التركيز على تخفيف التداعيات الاقتصادية الناجمة عن أزمة جائحة كوفيد- 19، والحرب الروسية- الأوكرانية، وما تبعها من تداعيات على الأمن الغذائي والطاقة وحركة الملاحة البحرية والخدمات المصرفية والسياحة، وهي مجالات تمثل محركاً رئيساً للاقتصاد المصري. إلى جانب مكافحة التطرف من خلال التنمية والمواجهة الثقافية والفكرية وتجفيف

منابع الإرهاب، نظراً إلى الترابط بين آسيا وأفريقيا في المهددات الأمنية المرتبطة بالعنف المسلح والإرهاب.

كما يعتبر هدف تدعيم العلاقات الثنائية أحد أهم الأهداف المصرية من العلاقات مع آسيا؛ فآسيا هي أكبر قارة من حيث عدد السكان والمساحة، بالإضافة إلى أنها تمتلك أكبر المجموعات التصويتية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، من هنا فإن تطويرالعلاقات المصرية في آسيا تعد أحد المحاور الرئيسية لضمان الاحتفاظ بالمواقع المتميزة لمصر على المستويين الإقليمي والدولي وفي المنظمات الدولية المختلفة، مما ينعكس إيجابياً على أنشطة الدولة كافة ومواطنيها وعلى الاقتصاد والسياسة الخارجية.

وكما تم الإشارة سلفًا، فإنه في إطار سعي مصر لتوطيد علاقاتها مع الدول الآسيوية، لم تكن بمعزل عن التكتلات والنماذج التي تبرز على الساحة الاقتصادية لهذه القارة، بل إنها كانت من المؤسسين لبعض منها، وذلك في إطار بحثها عن أسواق جديدة للمنتجات المصرية، ورغبتها في تنويع مصادر الواردات الخاصة بها، وللوصول إلى أفضل الصفقات فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري. ولم تنحصر العلاقات في المجال الاقتصادي، بل اتسعت لتشمل مجالات أُخرى، على المستويين (التكتلات أو الدول).

فالعلاقات المصرية بالنمور الآسيوية لها العديد من الأبعاد الاستراتيجية الهامة، ولاسيما بعد قرار مصر الانضمام إلى معاهدة الآسيان في عام 2016، والتي تضم مجموعة النمور الآسيوية الصاعدة، خطوة مهمة في إطار سعيها لفتح علاقات اقتصادية داخل القارة الآسيوية، لاسيما أن أي تجمع إقليمي يهدف في الأساس إلى زيادة التبادل التجاري، وإقامة علاقات تبادلية متنوعة بين الدول الأطراف. وبرغم أن هذه المعاهدة ليست معنية بإلغاء الجمارك بين مصر ودول أعضاء الآسيان، ولكن بمقتضاها يتم تبادل التعاون الفني والخبرة الاقتصادية، وهى بمثابة الخطوة الأولى للدخول إلى السوق العالمية.

وفي هذ الاطار اهتمت السياسة المصرية يتدعيم علاقاتها بمنظمة شنغهاي للتعاون ، والتي أسست في 26 أبريل 1996 كرابطة متعددة الأطراف لضمان الأمن

والحفاظ على الاستقرار عبر الأنحاء الشاسعة لأوروبا وآسيا، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات والتهديدات الناشئة، وتعزيز التجارة فضلاً عن التعاون الثقافي والإنساني، حيث وقعت مصر مذكرة تفاهم لانضمامها كـ «شريك حوار» بمنظمة شنغهاى للتعاون «SCO»، بالعاصمة الأوزبكية «طشقند» في عام 2022، بهدف تعزيز مصر لعلاقاتها التجارية والأمنية والاستثمارية والسياحية مع العديد من المنظمات الدولية ذات الثقل عالميًا، ورغم أن منظمة شنغهاي للتعاون منظمة آسيوأوروبية، إلا أن مصر تعتبر أول دولة إفريقية تنضم للمنظمة، وهو مؤشر على تحول المنظمة من منظمة إقليمية إلى منظمة عالمية تفتح باب الانضمام إليها لكل مكان بالعالم، وتعكس خطوة انضمام مصر للمنظمة عدة أبعاد تتعلق بدور مصر المحوري فى إقليمها الشرق أوسطى، وفى النطاقات الخارجية باعتبارها دولة مركزية مهمة تؤدى دورها فى حفظ السلام والاستقرار الإقليمي والدولي، وكذلك الانفتاح المصري على العالم، حيث تفتح مجالاً لدوائر جديدة للسياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، الذي نجح في تأكيد الحضور المصري في مناطق ارتكاز جديدة للسياسة الخارجية المصرية لتحقيق المصالح المصرية ووفقًا لاستراتيجية الأمن القومي المصري في التحرك في جمهوريات آسيا الوسطى وفى النطاقات الآسيوية المتعددة.

ولا شك أن انضمام مصر لمنظمة شنغهاى يؤكد على مكانة مركزية الحركة المصرية الممتدة وسيعطى لمصر الفرصة الكبيرة لتقديم فرص واعدة في مجالات الاستثمارات الخارجية وجذبها، خاصةً أن مصر تمتلك بنية تحتية ومناخًا جيدًا للاستثمار، وهو ما يمكن أن يمنح لدول المنظمة الاستثمار والتحرك المشترك من أجل تحقيق المصالح والفوائد المشتركة لمصر وللدول الأعضاء بهذه المنظمة. وتعد منظمة شنغهاي للتعاون من أكبر المنظمات الإقليمية في العالم، حيث تضم نحو نصف سكان الأرض، وهي كيان دولي فريد من نوعه، لأنها لا تتدخل في الشئون الداخلية وسياسات الدول الأعضاء، وتضم المنظمة بلدانًا من مختلف الثقافات والحضارات والسياسات الخارجية الخاصة بكل دولة ونماذج التنمية الوطنية المختلفة، وأصبحت هذه المنظمة عنصرًا لا يتجزأ من النظام السياسي والاقتصادي العالمي الحديث.

ثانيًا، مجموعة دول البريكس:

يمثل مصطلح «بريكس» (BRICS)اختصارًا للحروف الأولى باللغة الإنجليزية للدول المكونة للمنظمة، وهي(البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) ، حيث تشكل دول المجموعة مجتمعة نحو 40 % من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من 40 % من سكان الأرض، حيث تضم أكبر 5 دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية، وهي بذلك تهدف إلى أن تصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة «مجموعة السبع" (G7) التي تستحوذ على 60 % من الثروة العالمية، وبلغ حجم اقتصاد مجموعة «بريكس» حوالي 26 تريليون دولار، بما يمثل حوالي 25.6 بالمئة من حجم الاقتصاد العالمي في 2022، وأنشأت الدول الأعضاء بنك التنمية الجديد برأسمال 100 مليار دولار لتمويل مشاريع البنية الأساسية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، فضلاً عن اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية الأخرى.

وهي تكتل اقتصادي عالمي بدأت فكرة تأسيسه في سبتمبر 2006، يضم هذا التكتل 5 دول تعد صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم ، عُقد أول اجتماع وزاري لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث تم إطلاق مجموعة بريكس رسميا عام 2009، وقد اقترحت الصين بدء عملية توسيع مجموعة بريكس، إذ انضم إلى مشاورات بريكس بلس، ومن الدول التي تعتبر أعضاء محتملين في بريكس، وهي: مصر والسعودية والإمارات والأرجنتين وإندونيسيا وكازاخستان ونيجيريا والسنغال وتايلاند.

واعلن قادة مجموعة بريكس خلال قمة جنوب افريقيا أغسطس 2023، فتح باب العضوية أمام ست دول جديدة إلى نادي كبرى الاقتصادات الناشئة، التي تضم أكبر التكتلات السكانية وتسعى إلى إعادة تشكيل النظام العالمي .وهي الأرجنتين وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، اعتبارا من الأول من يناير 2024.

ورغم أن المجموعة اقتصادية في المقام الأول لكن الأمر لا يخلو من السياسة أيضًا، فأول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة في روسيا في عام 2009،

تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالم ثنائي القطبية، وهو أمر يتكرر الحديث عنه باستمرار من قبل بكين وموسكو، منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. وفي القمة الأخيرة للمجموعة التي نظمتها الصين بشكل افتراضي وجاءت في خضم الحرب الأوكرانية، تم التأكيد على النقطة ذاتها، فالبيان الختامي تطرق إلى النظام المتعدد الأطراف، وتعزيز مشاركة البلدان النامية، في عمليات وهياكل صنع القرار العالمية.

ويرى تحالف بريكس أن الكتل الاقتصادية والتحالفات السياسية التي تقودها دول "الشمال الجيوسياسي" (أوروبا وأمريكا الشمالية) تحكمها دائمًا مبادئ أيديولوجية صارمة مرتبطة بأجندات مثل الليبرالية الجديدة والنموذج الغربي للديمقراطية، على عكس دول التحالف التي لا تهتم إطلاقا بأجندات سياسية، يتبعها أعضاؤها أو بالمبادئ الأيديولوجية لحكوماتهم. فتحالف البريكس يركز على التعاون غير الأيديولوجي بدون قيود ما يسمح للدول المتنافسة بالانضمام إلى المجموعة، رغم تضارب المصالح مثل الصين والهند على سبيل المثال، وسيكون كذلك الحال بالنسبة لإيران والسعودية، إذا تم قبول طلباتهما.

ثالثا مصر والبريكس :

يشهد النظام العالمي تغيرات دقيقة حادة وعميقة في جوهرها وتأثيراتها وفي نمط العلاقات بين القوى العظمى، فقد جاءت تحركات الدبلوماسية المصرية لتعكس قدرتها على التفاعل والانخراط بإيجابية لتقليص حجم التحديات الناجمة عن هذه المتغيرات، وإضعاف تأثيرها السلبي على الأمن القومي العربي وعلى الوضع الاقتصادي الداخلي، حيث استثمرت الدبلوماسية المصرية ما وصلت إليه الدولة المصرية في ظل قيادة الرئيس السيسي ، للتحرك بمرونة مع مختلف القوى العظمى وفي الأطر الإقليمية ذات الصلة بدوائر السياسة الخارجية المصرية، ولم يكن مستغربًا في هذا الإطار أن تكون مصر الطرف الإقليمي الحاضر بقوة وفاعلية ليس فقط على الصعيد الثنائي، بل وفي القمم الجماعية التي جمعت بين قوى كبرى والدول العربية والإفريقية، ومن ثم، فإن دخول مصر في هذا التجمع يحقق لها العديد من الأهداف على جميع المستويات، وذلك على النحو الآتي:

- **اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب:**

على الرغم من وجود ضغوط دولية نحو العديد من الدول الانضمام لمجموعة "بريكس" خشية تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يقوض الهيمنة الفعلية للدولار، إلا أن ذلك الضغط لن يؤثر على قرارات القاهرة وتلك الدول، فإن الدول التي تسعى للانضمام إلى التحالف تتضمن إندونيسيا، وتركيا، والسعودية، ومصر، والأرجنتين، وتؤكد» بورنيما أناند» رئيسة منتدى بريكس، أن تركيا ومصر والسعودية قد تنضم "في القريب العاجل" لأنها في طور "الإعداد بالفعل"، ومع ذلك، لا يمثل انضمام مصر إلى التحالف خطورة على علاقاتها الاقتصادية بأوروبا وأمريكا، فالبرازيل وجنوب أفريقيا والهند لها علاقات معهما خاصة في المجال الاقتصادي، ونيودلهي عضو في تحالف كواد الرباعي مع اليابان والولايات المتحدة وأستراليا.

كما إن التحولات الجديدة تمثل حافزًا لاهتمام مصر بالانضمام لعضوية البريكس، ومن أهمها أن دول البريكس مثل الصين وروسيا تسعيان لخلق درجة من التعددية فى النظام الاقتصادي العالمي، سواء فى إطار التعاملات التجارية أو المؤسسات المالية والنقدية؛ كما أن العقوبات الغربية على روسيا واللهجة الكلامية العنيفة من الغرب إزاء الصين تدفع مجموعة «البريكس» لمساحة أوسع لتطوير نشاطها الاقتصادي، خاصة أن المجموعة تمثل أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وانضمام مصر لها سيعطيها فرصة التنافسية بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- **إنجاح خطط التنمية المستدامة وزيادة الصادرات:**

يساهم انضمام مصر لمجموعة دول البريكس بشكل مباشر في الاستفادة من خبرات دول المجموعة في زيادة معدلات التصنيع والإنتاج وتوطين الصناعات المهمة، كما أنه يساهم أيضًا في خلق سوق مشتركة لترويج السلع والمنتجات المصرية في ظل التوازنات المرتقبة التي تصنع على المستويين الإقليمي والدولي، بجانب تجمع الكوميسا، مما يدعم استمرار الرؤية الاستراتيجية بشأن تنويع جديد للعلاقات الدولية التجارية، وهو الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على خفض نسب البطالة وزيادة الدخل، وزيادة التصدير ورفع نسبة الناتج المحلي.

وفي هـذا السـياق، أشـار الرئيـس عبـد الفتـاح السـيسي في خطابـه في جلسـة خاصـة نظمهـا منتـدى أعـمال تجمـع «بريكـس» عـن مـصر، في سـبتمبر 2017، إلى إقـرار البرلمـان المـصري قانـون الاسـتثمار الموحـد، والـذي قامـت الحكومـة بمشـاورات موسـعة حولـه مـع المسـتثمرين المصريـين والأجانـب، واسـتجاب لكثـير مـن المطالـب التـي طالبـوا بهـا، عندمـا تـم طـرح نسـخته الأولى في أعقـاب مؤتمـر دعـم الاقتصـاد المـصري بـشرم الشـيخ عـام 2015. كـما أشـار الرئيـس السـيسي إلى أهـم ملامـح هـذا القانـون، والـذي يتضمـن خريطـة للمناطـق الاسـتثمارية، والمجـالات التـي سـيتم منحهـا مزايـا كبـيرة، كـما أنـه يسـمح بالتسـجيل الإلكـتروني للـشركات، ويقـوم بتوحيـد جهـة التسـجيل التـي يتعامـل معهـا المسـتثمر، ويقـدم حزمـة مـن الحوافـز للاسـتثمار في المشروعـات الاسـتراتيجية مـن خصومـات ضريبيـة وأراضٍ مجانيـة، ويوفر كذلـك مكاتـب لمسـاعدة المسـتثمر في تأسـيس المشروعـات، مـع إمكانيـة حصـول المشروعـات الاسـتراتيجية الكـبرى عـلى موافقـة موحـدة مـن مجلـس الـوزراء لإنهـاء جميـع الإجـراءات اللازمـة ليبـدأ المسـتثمر عملـه بشـكل شـبه فـورى. كـما أوضـح الرئيـس أن وزارة التجـارة والصناعـة المصريـة أقـرت قانونًـا يسـمح بمنـح التراخيـص الصناعيـة للـشركات خـلال ٧ أيـام فقـط، بـدلًا مـن 600 يـوم كـما كان متبعًـا مـن قبـل.

وقـد أعـرب الرئيـس عبـد الفتـاح السـيسي في بيـان بتاريـخ 24اغسـطس 2023 ، عن ترحيبـه بدعـوة مـصر للانضـمام إلى عضويـة مجموعـة بريكـس. وأوضح الرئيـس في البيـان «أثمـن إعـلان مجموعـة بريكـس دعوة مصر للانضـمام لعضويتهـا اعتبـاراً مـن ينايـر 2024 «، وأنـه يتطلـع للعمـل مـع بريكـس عـلى إعـلاء صـوت دول الجنـوب إزاء مختلـف القضايـا والتحديـات التنمويـة بمـا يدعـم حقـوق ومصالـح الـدول الناميـة.

- توفير قنوات تمويلية وتعزيز ثقة المجتمع الدولي:

قامـت دول البريكـس، في عـام 2014، بتأسـيس «بنـك التنميـة الجديـد» (NDB) بـرأس مـال أولى قـدره 50 مليـار دولار أمريـكى، وينظـر البعـض للبنـك عـلى أنـه بديـل للبنـك الـدولى وصنـدوق النقـد الـدولى. كـما تـم إنشـاء آليـة سـيولة، أو مـا يسـمى بـ «ترتيـب الاحتياطـى الطـارئ» (CRA)، لدعـم الأعضـاء الذيـن يعانـون من

صعوبات فى المدفوعات، ويمثل «بنك التنمية الجديد» لبريكس وكذلك «البنك الآسيوى للاستثمار فى البنية التحتية» (AIIB) بقيادة الصين، خطوات مهمة فى طرح بدائل تنموية جديدة، ولهذا انضمت مصر إلى بنك التنمية الجديد (NDB) في مارس 2023.

حيث أن عضوية المجموعة سوف تدعم علاقات مصر بدول التكتل وستؤثر علي زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار مع دول البريكس، بالإضافة للمشاركة فى الآليات الجديدة المتعلقة باستخدام عملة موحدة كبديل للدولار، أو استخدام العملات المحلية فى التعاملات التجارية، وهو ما سيخفف الضغوط المتعلقة بالطلب على الدولار.

- **الأمن الغذائي:**

تضمن عضوية تحالف «بريكس» تحقيق الأمن الغذائي المصري، فروسيا أكبر مصدر للقمح عالميًا، كما تحتل مرتبة بين أكبر المصدرين للزيوت والحبوب، وكلها سلع أساسية تستوردها مصر من الخارج. كما أصبحت الهند سوقًا يتم التعويل عليها مستقبلًا في استيراد القمح باعتبارها ثاني منتج عالمي بعد الصين والتي توجه إنتاجها كله للاستهلاك المحلي. أما البرازيل فهي ثاني أكبر مصدر للحوم عالميًا، كما تحتل مرتبة متقدمة في تصدير الذرة، وفول الصويا، وقد حققت طفرة في الإنتاج خلال العام الحالي مع زيادة إنتاج محصول الصويا إلى 126.9 مليون طن، وإنتاج للذرة بلغ 89.3 مليون طن.

- **ملف المياه:**

تعد غالبية أعضاء التحالف "الصين وروسيا وجنوب أفريقيا" لها تأثير على صناعة القرار في إثيوبيا، ويملكون من وسائل الضغط ما قد يجبر أديس بابا، على موقف أكثر مرونة في التفاوض حول سد النهضة الإثيوبي، وذلك إذا كانوا يمتلكون الرغبة.

كما أن انضمام مصر للبريكس لا يعنى تخليها عن التعاون مع أصدقائها من دول الغرب، أو مع المؤسسات المالية والنقدية الأخرى، ولكن النظام العالمى يتجه بخطوات متسارعة نحو التعددية، ووضع نهاية لاحتكار دولة أو كتلة أو عملة واحدة للترتيبات والمعاملات الدولية، ومن المهم أن تكون مصر جزءًا من

هـذا التوجـه، وفى إطـار توسـيع حركتهـا فى العـالم، والبدائـل المتاحـة أمامهـا.

لذلـك فانضـمام مـصر لذلـك التجمـع يفتـح مجـالات واسـعة أمـام الاقتصـاد المـصري عـلى مسـتوى التبـادل التجـاري وتحقيق خطـة الـ100 مليار دولار صـادرات، بالإضافـة إلى نقـل التكنولوجيـا والتصنيـع مـن دول صناعيـة كـبرى مثـل الصـين والهند وروسـيا، كـما أن الاقتصـاد المـصري مـن مصلحتـه تراجـع قيمـة الـدولار.

أمـا بالنسـبة للتحالـف فـإن مـصر تعـد بوابـة البريكـس لمنطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، كـما أنهـا محطـة أساسـية لطريـق الحريـر الصينـي، عـلاوة عـلى موقعهـا الـذي يؤهلهـا للقيـام بـأدوار أكـبر لتصريـف منتجـات دول بريكـس في أفريقيـا، خاصـة أن جنـوب أفريقيـا بحكـم موقعهـا الجغـرافي البعيـد، لا يمكنهـا القيام بذلـك الـدور في القـارة السـمراء، كـما تسـعى مجموعـة "بريكـس" إلى بنـاء منصـة أوسـع للتعـاون المفتـوح، وخلْـق وضـع جديـد للتنميـة المشـتركة بـين أسـواق الـدول الناشـئة والناميـة، وتحـرص مـصر عـلى المشـاركة في الحـوار الاسـتراتيجي حـول تنميـة الأسـواق الناشـئة والـدول الناميـة؛ حيـث شـاركت مـصر كضيـف في قمـة البريكـس، التـي اسـتضافتها الصـين في سـبتمبر 2017، بدعـوة مـن الرئيـس الصينـي، ويعتـبر ذلـك دليـلًا عـن عمـق العلاقـات بـين مـصر والصـين، وبـين مـصر ودول المجموعـة.

ختامًـا، يمكـن التأكيـد عـلى أن التحـركات المصريـة على مسـتوى السياسـة الخارجية تتجنـب تحديـد علاقاتهـا وشراكاتهـا عـلى المسـتويات السياسـية والاقتصاديـة، الأمـر الـذي يعكـس الحكمـة في اتخـاذ القـرار، ويدفـع القاهـرة للدخـول في الـشراكات والتكتـلات الاقتصاديـة الدوليـة مثـل البريكـس وغيرهـا، وهـو مـا يحـول مـصر اقتصاديًـا بوتـيرة سريعـة إلى آفـاق أرحـب، بهـدف جعلهـا دولـة مهمـة في جميـع المعـادلات الإقليميـة والدوليـة عـلى أسـاس الوقـوف عـلى نفـس المسـافة مـن الجميـع، والتحـرك وفـق مقتضيـات المصلحـة الوطنيـة والقانـون الـدولي.

ومـن ثـم يعتـبر انضـمام مـصر للتجمعـات والكيانـات الآسـيوية، باعتبارهـا سـمة مميـزة وطفـرة في مجـال التعـاون الاقتصـادي، الاسـتفادة مـن هـذه الكيانـات والترويـج للسـوق المـصري لجـذب الاسـتثمارات، وفتـح أسـواق جديـدة ، لتنويـع أدواتهـا عـلى سـاحة العلاقـات الدوليـة، ومراعـاة عـدم الانحسـار في العلاقـات السياسـية فقـط أو الاقتصاديـة، بـل تنوعهـا لتشـمل الاسـتفادة مـن كافـة التجـارب في مختلـف المجـالات.

المراجع

1. دينا أحمد، مستقبل التكتلات الاقتصادية في آسيا، دورية آفاق سياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 11، 2023، ص78.

2. رابعة نورالدين وزير، آفاق العلاقات المصرية الآسيوية: شراكة امتدت لعقود، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)، تاريخ النشر (23 مارس 2022)، على الرابط التالي:
https://shafcenter.org/%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-

3. سياسة مصر الخارجية.. رمانة الميزان ومؤشر بوصلة الاستقرار في العالم، وكالة أنباء الشرق الأوسط، تاريخ النشر (25 ديسمبر 2022)، على الرابط التالي:
https://www.mena.org.eg/news/dbcall/table/textnews/id/9938222

4. الصين تخطط للتوسع.. لماذا تريد إيران و3 دول عربية الانضمام إلى بريكس؟، الحرة، تاريخ الاطلاع (17 يونيو 2023)، على الرابط التالي:
https//:www.alhurra.com/arabic-

5. ضياء رشوان، تنويع دوائر علاقات مصر الدولية يؤمن مصالحها في عالم يتغير بسرعة، آفاق سياسية، العدد 11، 2023، ص9-10.

6. ماذا تستفيد مصر من الانضمام لمجموعة بريكس الاقتصادية؟، مصر 360، تاريخ النشر (21 يوليو 2022)، على الرابط التالي:
https://masr360.net/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-

7. مصر ومنظمة شنغهاي للتعاون، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الاطلاع (17 يونيو 2023)، على الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg

8. مصطفى اللباد، العلاقات المصرية- الآسيوية: تحقيق المصالح في عالم متغير، الجريدة، على الرابط التالي:

https://www.aljarida.com/articles/1461159521375040600

9. منتدى تجمع «بريكس»، رئاسة جمهورية مصر العربية، تاريخ الاطلاع (17 يونيو 2023)، على الرابط التالي:
https://www.presidency.eg/ar/%D9%82%D8%B3%D9%85-

10. وليد عبدالسلام، الخبير الاقتصادي هاني حافظ: انضمام مصر لـ«البريكس» يعكس قوة دورها المحوري والإقليمي، الوطن، تاريخ الاطلاع (17 يونيو 2023)، على الرابط التالي:
https://www.elwatannews.com/news/details/?t=mpush